S/PV.7827

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٨٢٧

الثلاثاء، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أويارثون مارتشيسي	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	أنغولا	السيد جيموليكا
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فترينكو
	السنغال	السيد بارو
	الصين	السيد شو تشونغ شنغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد رامييريث كارينيو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد بيسو

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2015/1011)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1641511 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2016/1011)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/1011، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

يستمع مجلس الأمن، في هذه الجلسة، إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والسفير رملان بن إبراهيم، الممثل الدائم لماليزيا، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبلر.

السيد كوبلر (تكلم بالإسبانية): أولا، أهنئ إسبانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر.

معروض على أعضاء المجلس آخر تقرير للأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2016/1011). وأود أن أوافي الأعضاء بمعلومات عن التطورات في الحالة.

(تكلم بالإنكليزية)

تقترب بسرعة الذكرى السنوية الأولى لتوقيع الاتفاق السياسي الليبي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر. وقد حان الوقت لإجراء تقييم. سأركز ملاحظاتي على النقاط الثلاث التالية. أولا، ما الذي تم إنجازه حتى الآن؟ ثانيا، ما هي التحديات؟ ثالثا، ما هي الصورة المرتقبة لليبيا في عام ٢٠١٧؟

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، ظل المجلس الرئاسي يعمل لتسعة أشهر تقريبا من طرابلس. ويجتمع المجلس الرئاسي بانتظام الآن مع المؤسسات المالية، في أعقاب المحادثات الاقتصادية في لندن وروما، لمعالجة مشاكل ليبيا الاقتصادية. وقد زاد إنتاج النفط زيادة كبيرة، ليتضاعف ثلاثة أضعاف في الفترة من آب/أغسطس إلى ما يقرب من ٦٠٠ ٠٠٠ برميل يوميا. إنني ممتن لوضوح المجتمع الدولي وإجماعه. فهو يدعم المجلس الرئاسي والاتفاق السياسي الليبي.

وقد شكل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة، في ذلك الصدد، لجنة ثلاثية للعمل معا وتقديم دعم أقوى. فالسفراء يقدمون أوراق اعتمادهم إلى المجلس الرئاسي، والدول الأعضاء تتطلع إلى العودة إلى طرابلس. وقد تم إحراز تقدم في مكافحة الإرهاب في الشرق والغرب على حد سواء. وقد تقلص تنظيم الدولة من احتلال مجمل مدينة سرت إلى احتلال بعض المباني فقط الآن. وعلى الرغم من أن تنظيم الدولة لا يزال يشكل تهديدا، فإن أيام سيطرته على الأراضي في ليبيا قد انقضت، إذ يواصل الجيش الوطني الليبي إحراز تقدم في بنغازي بفرض سيطرته على المنطقة تلو المنطقة. وأود أن أشيد مرة أخرى اليوم بجميع أبناء ليبيا الذين ضحوا بأرواحهم

من أجل هذه القضية المشتركة. كما أود إحياء ذكرى العديد من المدنيين الذين ماتوا خلال هذه الاشتباكات.

ونقطتي الثانية هي أنه في حين أن هذه التطورات مشجعة، فإن هناك الكثير الذي يثير القلق. فمؤسسات الاتفاق السياسي الليبي لا تزال تعمل بأقل من التوقعات بكثير. وعلى الرغم من أن المجلس الرئاسي يقيم في طرابلس، فإن سلطة حكومة الوفاق الوطني محدودة. وقد رفض مجلس النواب القوائم المقترحة لحكومة الوفاق الوطني مرتين. ويظل التعاون داخل وبين العديد من المؤسسات في حالة جمود. والحكومات المزعومة تتنافس على السلطة. فالحكومة المؤقتة في البيضاء توجد بالتوازي مع حكومة الوفاق الوطني. كما حاولت حكومة الإنقاذ الوطني العودة إلى الظهور في الأسابيع الأخيرة، مما أدى إلى مواجهة متوترة بين الجماعات المسلحة المتناحرة في طرابلس.

إن الحالة الأمنية المجزأة تسمح للشبكات الإجرامية والإرهابية بالازدهار. فعمليات الاختطاف والابتزاز والسرقة تحدث يوميا. فقد شهدنا، على مدى الأيام الأخيرة، أعنف الاشتباكات في طرابلس منذ عام ٢٠١٤ بين جماعات مسلحة تتنافس على السلطة والأراضي. إنني قلق جدا، وأغتنم هذه الفرصة لأحث وأدعو القوات المشاركة في أعمال العنف هناك إلى الوقف الفوري للقتال وترويع السكان، وأدعو إلى أن تسود الحكمة.

لقد نجمت الاشتباكات الدامية عن اغتيال العلامة الشيخ نادر العمراني، الذي التقيته قبل بضعة أشهر. وقد شهدنا مؤخرا كذلك اشتباكات وقعت في سبها، في الجنوب، حيث قتل ٢٣ شخصا. إن هذه الأحداث أعراض لانعدام الأمن والتوترات الكامنة بين المجتمعات المحلية.

ولا تزال شحنات الأسلحة مستمرة، وظهور هذه الأسلحة يشكل انتهاكاً للحظر على توريد الأسلحة الذي بفرضه مجلس الأمن، وينتهي بها المطاف أحياناً في أيدي الجماعات الإرهابية في جميع أنحاء المنطقة. وينبغي أن يظل الحظر على توريد الأسلحة قائماً ومطبقاً إلى أن يصبح لدى ليبيا جهاز أمني متماسك وموثوق به.

كما ينبغي معالجة أساسيات الاقتصاد الليبي باعتبارها مسألة ملحة. فعلى الرغم من أن الزيادة في إنتاج النفط توفر قدراً من الإنعاش، فإن ليبيا تعاني من عجز في الميزانية يصل إلى حوالي ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي – ويعد أكبر عجز في الميزانية في العالم مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي. ولا يزال المجلس الرئاسي يواجه تحديات في صرف الأموال. فالعلاقات بين المصرف المركزي والمجلس الرئاسي تتسم بالتوتر. فبينما يبدو أن بعض معارضي الاتفاق السياسي الليبي في طرابلس لديهم إمكانية الوصول إلى مبالغ مالية ضخمة دون قيود، لا يزال المجلس الرئاسي ومصرف ليبيا المركزي يسعيان جاهدين لإيجاد وسيلة لصرف الأموال.

وأنا أحث مصرف ليبيا المركزي على إنقاذ حكومة الوفاق الوطني والمؤسسات الأخرى من خلال صرف الأموال بصورة عاجلة ومنظمة وبالحد الأدنى من البيروقراطية. فإمكانية الوصول إلى الأموال هي شريان الحياة بالنسبة للمجلس الرئاسي. وقد تقلصت الاحتياطيات المالية الليبية من ١٠٨ بلايين دولار في عام ٢٠١٣ إلى ٤٥ بليون دولار. وستواجه البلاد انهياراً اقتصادياً ما لم يطرأ تغيير ما.

إن الليبيين يشعرون بالإحباط بسبب بطء وتيرة التقدم، وهم محقون في ذلك. ولا يعتبر المزيد من الاحتواء حلاً لليبيا في عام ٢٠١٧. وكما يقول كثيرون، كان من الخطأ أن تترك ليبيا وشأنها بعد عام ٢٠١١. وبعد ست سنوات من هذا التاريخ، علينا أن ننخرط بصورة أكبر مع شركائنا الليبيين. ويجب أن نعمل معاً لكي يتسنى معالجة المسائل الجوهرية بحزم وحسم. الوضع يتطلب علاجاً بالمضادات الحيوية، وليس بالمسكنات.

إنني على اقتناع بأن الاتفاق السياسي الليبي لا يزال هو الإطار الوحيد الفعال. ولا توجد بدائل له، حتى إن أكثر منتقدي الاتفاق صخباً يقرون بأنه هو الإطار الوحيد القابل للتطبيق. ورغم ذلك، فإن الاتفاق السياسي الليبي لم يف بالتطلعات، فقد تعطل التنفيذ. ولكن مواد الاتفاق ليست منقوشة على حجر. فالاتفاق السياسي الليبي ينص على آلية للتغيير في حال تطلبت الظروف السياسية ذلك. يجب أن تمضي ليبيا قدماً. وأود أن أقترح ست نقاط.

أولاً، يجب معالجة المسائل السياسية العالقة. فقد عقدت جلسات للحوار السياسي عدة مرات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، دعا الحوار السياسي الليبي مجلس النواب إلى تعديل الإعلان الدستوري لدمج الاتفاق السياسي الليبي. ونقلت هذه الرسالة إلى رئيس مجلس النواب، السيد عقيلة صالح عيسى جويدار، وحثثته على عقد اجتماع لمجلس النواب والتصويت، وبعد ذلك اعتماد حكومة الوفاق الوطني المقدمة من المجلس الرئاسي. وفي حالة تعذر ذلك، طلبت من الرئيس جويدار أن يخبرنا بالسبب حتى نتمكن من المساعدة ومعالجة المسائل المفتوحة داخل مجلس النواب.

وبمجرد أن يتم ذلك، سيصبح الاتفاق السياسي الليبي ملكاً للمؤسسات المنبثقة عنه – مجلس النواب ومجلس الدولة. ويمكن معالجة جميع المسائل العالقة، بما في ذلك القيادة العليا وتسلسل القيادة في الجيش الليبي، من خلال العملية التي ينص عليها الاتفاق السياسي الليبي. ولكن الطريق إلى الأمام ينبغي أن يتضمن حواراً شاملاً وسلمياً وألا يكون هناك تصعيد عسكري على الإطلاق.

ثانياً، يجب معالجة مسألة الجماعات المسلحة في طرابلس على وجه السرعة. وفي هذا الصدد، أقدم دعمي الكامل لإنشاء الحرس الرئاسي الذي سيوفر الحماية لمؤسسات الدولة والسفارات. وأتفق مع الذين يقولون إن المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني لا يجب أن يكونا محميين من قبل الجماعات المسلحة. وقد تحولت الرؤية الخاصة بالحرس الرئاسي إلى خطة واقعية. وهذه الخطة تستحق دعمنا الكامل. وهي ليست بديلاً عن بناء الجيش الليبي تحت قيادة موحدة. وبمجرد تأسيسه، سوف يتقدم الحرس الرئاسي بطلب للحصول على استثناءات من الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وسوف تعقد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا اجتماعاً رفيع المستوى في ١٣ كانون الأول/ديسمبر لإزالة العقبات التي تحول دون تشكيل الحرس الرئاسي.

ثالثاً، لقد أتت المعركة ضد الإرهاب بثمارها. لقد تحدثت عن سرت وبنغازي. ومع ذلك، فإن المكاسب قابلة للزوال. ولا بد من التخطيط وتنفيذ الانتعاش الاقتصادي في سرت وبنغازي على وجه الخصوص. هذه مسألة ذات أولوية.

رابعاً، يجب معالجة أساسيات الاقتصاد الليبي. إذ يجب معالجة العجز والتضخم ونقص السيولة وأمور أخرى لتجنب الانهيار الاقتصادي. ويجب أن يكون بإمكان المجلس الرئاسي الوصول إلى الأموال وأن يتمكن من صرفها. وفي هذا الصدد، سأواصل دعمي للاجتماعات المتعددة الأطراف الحالية بشأن تمويل ليبيا، والتي حققت بالفعل إنجازات قيمة، ومنها تعيين وزير للمالية. وأعتزم تقديم الدعم الفني إلى المجلس الرئاسي للمساعدة في بناء قدرته الإدارية.

خامساً، يجب أن تتم معالجة مسألة حقوق الإنسان وسيادة القانون، بما في ذلك وضع المهاجرين، على نحو أكثر فعالية وشمولاً. فليبيا سوق للبشر. وهذا أمر غير مقبول لبلد مثل ليبيا. ويجب معالجته ووضع حد له. ويجب أيضا احترام سيادة القانون. فالمحاكمات الموجزة التي تمارسها الجماعات المسلحة يجب أن تفسح المجال لإجراءات التقاضي السليمة. وعمليات الاختطاف والاغتيالات والتهديدات ضد المسؤولين

القضائيين والناشطين الاجتماعيين يجب أن تتوقف. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر دعمي الكامل لجهود المحكمة الجنائية الدولية، ونشيد بإعلان المدعي العام أن تحقيقات جديدة ستبدأ في ليبيا.

سادساً وأخيراً، أود أن أؤكد على أهمية بعثة الأمم المتحدة إلى طرابلس بطريقة تدريجية حال التخفيف من حدة التوترات الأمنية على نحو كاف. بإمكاننا أن نكون أكثر فعالية بكثير هناك مما نأمل أن يكون في تونس. لا بد من عودة البعثة إلى ليبيا. وينبغي أن نفعل ذلك الآن لدعم جميع الشركاء في هذه الأوقات الصعبة. فالاستقرار يمكن أن يتحقق بشكل أفضل إذا كان المجتمع الدولي موجوداً على أرض الواقع وليس في المنفى.

(تكلم بالإسبانية)

أود مرة أخرى أن أشكر مجلس الأمن على دعمه الثابت للاتفاق السياسي الليبي. فالبديل الوحيد للاتفاق السياسي الليبي هو الفوضى. لذلك، فإن الاتفاق السياسي الليبي يجب أن ينجح، وسوف ينجح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوبلر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير إبراهيم.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): وفقا للفقرة ٢٤ (هـ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم إلى مجلس الأمن تقريراً بشأن عمل اللجنة المنشأة بموجب القرار نفسه. ويغطي التقرير الفترة من ١٥ أيلول/ سبتمبر إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والتقى خلالها أعضاء اللجنة مرة واحدة في مشاورات غير رسمية حيث تناول عدداً من المسائل بموجب إجراء الموافقة الصامتة.

بداية، أود أن أحيط المجلس علماً بالنقاط الرئيسية في التقرير المؤقت لفريق الخبراء بموجب القرار ٢٢٧٨ (٢٠١٦)، الذي قدمه الفريق إلى مجلس الأمن في ٢٨ أيلول/سبتمبر. في هذا التقرير، وصف الفريق عدة أعمال إفساد من قبل جماعات مسلحة وأطراف سياسية فاعلة، سواء في شرق ليبيا وغربها، كان من شأنها تأخير أو تعقيد الانتقال السياسي على النحو الوارد في الاتفاق السياسي الليبي.

على الصعيد الأمني، أفاد الفريق بحدوث أنشطة عسكرية بلا هوادة، بما في ذلك استخدام الأصول الجوية من قبل مختلف الجهات الفاعلة، في بنغازي ودرنة وفي الحرب ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في سرت.

وأشار الفريق إلى إجراء تغيير في السيطرة على المنشآت النفطية، وإلى استمرار الاشتباكات بين الجماعات المسلحة في طرابلس على طول الطريق الساحلي المؤدي إلى تونس. وأعرب الفريق عن القلق حيال تزايد وجود الجماعات المسلحة الأجنبية في ليبيا، فضلا عن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الفصائل المختلفة، ولا سيما على يد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بما في ذلك عمليات القتل الجماعي، والاعتقالات التعسفية والاحتجاز والاختطاف.

وفيما يتعلق بانتهاكات حظر توريد الأسلحة، أبلغ الفريق عن عمليات نقل الطائرات والمركبات العسكرية ووجود المرتزقة والقوات العسكرية الأجنبية، فضلا عن الغارات الجوية الأجنبية، وأعرب أيضا عن قلقه فيما يتعلق بعمليات تحويل الأسلحة، التي تتم داخل ليبيا والناشئة منها على السواء. وقدر الفريق أن الجماعات المسلحة واصلت تمويل نفسها بوسائل غير قانونية، بما في ذلك من خلال تهريب الوقود. وأشار الفريق مع شعور بالقلق إلى استمرار تجزئة المؤسسات المالية والنفطية في ليبيا.

وفيما يتعلق بتجميد الأصول، أبلغ الفريق بأنه يحقق في المحاولات المزعومة لنقل كميات كبيرة من الأصول من أجزاء أخرى في أفريقيا وإعادتها إلى ليبيا. وفضلا عن ذلك، أبلغ الفريق عن تحقيقاته بشأن أصول أفراد آخرين مدرجين في قائمة الجزاءات وأكد انتهاك أحد الأفراد المدرجة اسماؤهم في القائمة لحظر السفر .

وقدم الفريق ما مجموعه ١٦ توصية، منها توصية موجهة إلى مجلس الأمن، و ١٣ إلى اللجنة واثنتان إلى حكومة ليبيا. وناقشت اللجنة التقرير المؤقت للفريق والتوصيات التي قدمها أثناء المشاورات غير الرسمية التي عقدت في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. ولاقى تقرير الفريق قبولا حسناً بصفة عامة. وتمثلت النقاط الرئيسية الناشئة من المناقشة في شواغل حيال عملية الانتقال السياسي والحالة الأمنية؛ وفي تقديم المساعدة الأمنية إلى حكومة الوفاق الوطني؛ وفي تدفقات الأسلحة إلى خارج ليبيا وخارجها وتمويل الجماعات المسلحة. ووافقت اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) على متابعة ست توصيات. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت اللجنة نشرة صحفية تتضمن ملخصا موجزا للمشاورات غير الرسمية.

وأود الآن أن أتطرق بإيجاز شديد لأنشطة اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، تلقت اللجنة تقرير التفتيش من عملية صوفيا التابعة لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي من وسط المتوسط. ولم يتم العثور على أية مواد محظورة على متن السفينة التي خضعت للتفتيش. ووفقا للفقرة ١٠ من القرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦)، أبلغت اللجنة دولة العلم بعملية التفتيش في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت اللجنة دعوة إلى قائد العمليات لعملية صوفيا لتقديم إحاطة إعلامية للجنة، وفقا للفقرة ٣ (ج) من المبادئ التوجيهية للجنة. ويجري تحديد موعد الإحاطة الإعلامية.

وفي إطار متابعة التوصية التي قدمها فريق الخبراء في تقريره المؤقت، قامت اللجنة بتحديث الأسماء المدرجة في قائمة جزاءاتها بإضافة معلومات تعريفية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد ذلك أصدرت نشرة صحفية مطابقة ومذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء. أيضا في إطار متابعة التوصيات الواردة في التقرير المرحلي للفريق، أرسلت اللجنة مذكرتين شفويتين إلى جميع الدول الأعضاء في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تغطيان المسائل المتعلقة بحظر توريد الأسلحة وبتمويل عمليات التحقيق التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية.

وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، وعقب تلقي مذكرة شفوية من البعثة الدائمة لليبيا لدى الأمم المتحدة، بتسمية جهة تنسيق بشأن التدابير المبينة في القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤) المتعلقة بمحاولات تصدير النفط الخام بصورة غير مشروعة من ليبيا، كتبت اللجنة إلى ليبيا لطلب تفاصيل اتصال جهة التنسيق تلك.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة أيضا اثنين من طلبات الإعفاء من حظر توريد الأسلحة احتجاجا بالفقرة ٩ (ج) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، ووافقت اللجنة على أحد الطلبين. كما تلقت اللجنة طلبا للإعفاء من تجميد الأصول محتجا بالفقرة ١٩ (ب) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، والطلب معلق حاليا في انتظار تلقي معلومات إضافية. كما استجابت اللجنة لطلبين من أجل التوجيه بشأن حظر توريد الأسلحة فيما يتعلق بالمعدات العسكرية غير الفتاكة، ولطلب واحد للتوجيه بشأن تدابير تجميد الأصول من حيث صلته بأحد الكيانات المدرجة في القائمة.

وأخيرا، وبالنظر إلى أن هذه إحاطتي الإعلامية الأخيرة المقدمة للمجلس بموجب الفقرة ٢٤ (ه) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، أود أن أشكر أعضاء اللجنة على كل التعاون والدعم المقدمين على مدى العامين الماضيين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير فان بوهيمن على إحاطته الإعلامية.

طلب ممثل أوروغواي أخذ الكلمة للإدلاء ببيان.

السيد بيرمودیز (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): نشكر الممثل الخاص مارتن كوبلر والسفير رملان بن إبراهيم على إحاطاتيهما الإعلاميتين. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير إبراهيم على خدمته المتميزة في قيادة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

وبعد خمس سنوات من الحرب الأهلية الليبية، الذي دمرت البلد، وسنة واحدة منذ التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي علينا أن نقول – إن كنا مخلصين بشكل كامل – إن من دواعي الأسف أنه لم يشهد إحراز أي تقدم كبير في العملية الانتقالية السياسية أو في تشكيل حكومة الوفاق الوطني. وحصلت الحكومة في إطار النظام السياسي الليبي على الحد الأدنى من الدعم، في حين لا يزال وضع شروط لكل خطوة جديدة – مثل تقديم قائمة جديدة بأعضاء مجلس الوزراء إلى مجلس النواب في طبرق لتأمين موافقته التي تأخرت كثيرا – يؤدي إلى تقويض فرص تحقيق الاستقرار في البلد ووضعه على المسار الصحيح نحو الحياة الطبيعية. ومن الضروري أن يوسع المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني لتوسيع قاعد دعمه فيما بين السكان. وإلا، سيكون من الصعوبة البالغة بمكان أن ينجح المجلس في نهاية المطاف في حكم البلد في ظل ظروف طبيعية نسبيا.

ومن الأنباء القليلة التي يمكننا إبرازها التقدم المحرز في مكافحة الإرهاب، الذي مكن من الزحف على مواقع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، ومعظمها في سرت وبنغازي.

ولا نزال نشعر بالقلق من الحالة الإنسانية الخطيرة للسكان الليبيين. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، هناك أكثر من مليون شخص بحاجة إلى المساعدة. ولا يزال المهاجرون يواجهون حالة تبعث على اليأس نظرا لأنه، بالرغم من التدابير التي اتخذها مجلس الأمن، لا يزال البحر الأبيض المتوسط بمثابة مقبرة للآلاف من الليبيين والمواطنين الآخرين الذين يحاولون عبوره من أجل مستقبل أفضل.

ونرحب بإعلان منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إكمال إزالة الأسلحة الكيميائية المتبقية في ليبيا، التي ظلت تنقل إلى خارج البلد من أجل تدميرها لاحقا، امتثالا للقرار ٢٢٩٨ (٢٠١٦)، الذي اتخذه المجلس في تموز/يوليه.

ونجدد التأكيد على دعمنا للممثل الخاص مارتن كوبلر ولأعمال بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ونحثهما على مواصلة جهودهما المشتركة مع رئيس الوزراء السراج والمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني. وسيكون عملهما عاملا رئيسيا لكفالة تمكن حكومة الوفاق الوطني من تعزيز شرعيتها في جميع أنحاء البلد، وهو السبيل الوحيد الذي يمكنه به للحكومة التعجيل بمواجهة التحديات الرئيسية التي تنتظرها لتلبية الاحتياجات المتعددة والمتزايدة التي تواجه ليبيا، على نحو ما أشار إليه السيد كوبلر منذ لحظات قليلة، بما في ذلك مكافحة الإرهاب وخطورة الأزمات الإنسانية والاقتصادية والأمنية التي تؤثر على الملايين من الناس.

وإزاء تلك الخلفية، نعتقد أنه سيكون من الأهمية بمكان إن تنشأ بعناية ولاية جديدة للبعثة. ونعتقد أيضا أن الاستعراض الاستراتيجي الذي أوصى به الأمين العام، المقرر إجراؤه في بداية السنة المقبلة، يتيح فرصة جيدة لمواءمة وجود الأمم المتحدة في ليبيا مع الواقع السياسي والعملياتي والأمني على الأرض.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد المجربي (ليبيا): أود في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. وأشكر السيد مارتن كوبلر على إحاطته الإعلامية الهامة.

وأرحب باسم حكومة الوفاق الوطني بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ونأمل أن تتمكن من العودة إلى طرابلس قريبا وتكون أكثر نشاطا خلال الشهور القادمة، وخاصة في الدفع قدما بتنفيذ الاتفاق السياسي والمساعدة في إقامة مؤسسات الدولة.

كما أتقدم بالشكر للسفير رملان إبراهيم ممثل ماليزيا الدائم، على التقرير الذي قدمه بصفته رئيس لجنة الجزاءات المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)، وأيضا على ما بذله من مجهودات خلال رئاسة بلده لأعمال لجنة الجزاءات خلال العامين ٢٠١٥-٢٠١٦.

تم التوقيع على الاتفاق السياسي في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ما يعني مرور عام على ذلك، إلا أن ذلك الاتفاق لا يزال يواجه العديد من الصعوبات وأهمها مسألة اعتماد حكومة الوفاق الوطني من قبل مجلس النواب مما أدى إلى تعطيل العديد من المهام المنوطة بها، خاصة المتعلقة منها بحياة المواطن من حيث الصعوبات الاقتصادية والمعيشية والأمنية. ونأمل خلال الفترة القادمة أن تواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم مساعيها للتغلب على تلك الصعوبات بما يؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار في البلد، وتمكين حكومة الوفاق الوطني من القيام بأعمالها.

وبالرغم الإجماع الدولي على دعم حكومة الوفاق الوطني، فإن ذلك لا يكفي لأن نجاح حكومة الوفاق الوطني يتوقف على تنفيذ بنود الاتفاق السياسي ابتداء بالتدابير الأمنية وخلق قوة مسلحة لتأمين مدينة طرابلس بالكامل، بالتعاون مع الشرطة، تكن مجهزة وقادرة على مواجهة أي تحديات. وفي هذا الإطار، فإن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا هي الراعي للاتفاق السياسي الليبي ومن واجبها أن تنبه إلى كل خرق للاتفاق. ولقد حان الوقت لأن تغير بعثة الأمم المتحدة طريقة عملها وأن تتفاعل بصورة أنشط مع الأحداث بتقديم المقترحات، لأن غياب المؤسسات والخبراء المهنيين في القطاعات المختلفة يجعل التماس مساعدة بعثة الأمم المتحدة شبه مستحيل.

فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب في بلدي، فإننا نثمن عاليا الجهود الجبارة والنجاحات المهمة التي تحققت في كل من سرت وبنغازي لمواجهة الجماعات المصنفة بالجماعات الإرهابية، وفقا لقرارات مجلس الأمن بالخصوص، وهزيمتها. ونأمل أن يقوم المجتمع الدولي بتقديم المزيد من المساعدات لهذا الغرض تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٢٢١٤ (٢٠١٥).

لقد اطلعت على تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2016/1011 المعروض على المجلس، رغم صدوره متأخرا بشكل لم يتح لنا الفرصة الكافية لدراسته. وفي هذا الصدد، أستطيع القول بأن التقرير يتناول التطورات خلال الفترة الأخيرة، وخاصة السياسية منها، ويشير إلى أن مدينة طرابلس لا زالت تحت سيطرة الجماعات المسلحة. كما يتناول الأوضاع الاقتصادية واستئناف عمليات تصدير النفط وما تقم به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من جهود في عدة مجالات.

من جانب آخر، يتطرق التقرير للعديد من السلبيات في مجال حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وما يرتكب من انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف، وما يعانيه المدنيون في عدة مناطق بسبب العمليات العسكرية والقصف العشوائي. كما يشير إلى الجماعات المستضعفة وتمكين المرأة والشباب ومشاركتهم في العملية الانتقالية. ونؤكد هنا أن كل هذه الجوانب سوف يكون من الصعب تجاوزها ومعالجتها ما لم تستقر الأوضاع بشكل تام في كافة ربوع ليبيا من خلال الاتفاق بين المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني ومجلس

النواب للخروج من المأزق التشريعي، حتى يتسنى لحكومة الوفاق الوطني مباشرة أعمالها ومعالجة هذه السلبيات على الوجه المطلوب.

فيما يتعلق بولاية البعثة المقترحة لعام ٢٠١٧، نلاحظ أنه لم يطرأ عليها تغيير كبير، وذلك لأن المسار السياسي ما زال يستحوذ على جل وقت البعثة لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين. ونأمل أن تقوم البعثة بالتركيز على الجوانب الأخرى، وخاصة المسار الأمني وبرنامج تسريح وإعادة إدماج المقاتلين وفقا للقوانين واللوائح المنظمة لذلك، ودعم المؤسسات الرسمية للدولة، خاصة المؤسسات الأمنية. وفي هذا الإطار، نشيد بقرار إنشاء الحرس الرئاسي وتعيين آمر له ومساعديه، ونأمل أن يتمكن من إدارة مهامه في أقرب وقت، وذلك من خلال المساعدة على توفير احتياجاته واستثنائه من حظر السلاح.

وبشأن لجنة العقوبات، وبالرغم من تقديرنا للجهود القيمة التي تقوم بها لأداء ولايتها ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)، نأمل أن تكون العلاقة مبنية على الشراكة والشفافية فيما بين السلطات الليبية واللجنة، وأن يتم التعامل مع العقوبات المفروضة على ليبيا بشكل مختلف، على اعتبار أنها وضعت بالأساس للمحافظة على مصالح الشعب الليبي وليس العكس.

وتعقيبا على ما أشار إليه ممثل أوروغواي بأن البحر المتوسط تحول إلى مقبرة لليبيين الذين يحاولون عبور البحر، أود أن أقول لضرته أن ليبيا إلى هذه اللحظة تعتبر دول عبور للهجرة غير الشرعية وليست دولة مصدر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.